



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

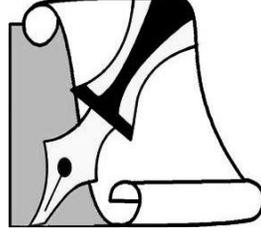
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مسار صفقة تبادل جديدة

قال مكتب نتنياهو في بيان نشره على حساب نتنياهو (تويتر): إن منسق شؤون الأسرى والمفقودين، يارون بلوم، وطاقمه بتعاون مع هيئة الأمن القومي والمؤسسة الأمنية، مستعدون للعمل بشكل بناء من أجل استعادة القتلى والمفقودين وإغلاق هذا الملف؛ من خلال الوسطاء.

وتأتي تصريحات نتنياهو بعد تصريحات رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، قال فيها إن "هناك إمكانية أن تكون مبادرة لتحريك الملف (تبادل الأسرى) بأن يقوم الاحتلال بعمل طابع إنساني أكثر منه عملية تبادل، بحيث يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين المرضى والنساء وكبار السن من سجونه، وممكن أن نقدم له مقابلاً جزئياً (دون توضيح)؛ واستدرك قائلاً: "لكن المقابل الكبير لصفقة تبادل الأسرى هو ثمن كبير يجب أن يدفعه الاحتلال"، دون مزيد من التفاصيل، وأن "قيادة كتائب القسام ترقب موضوع دخول فيروس كورونا للسجون بقلق كبير".

وقال: "أبلغنا الوسطاء (لم يذكرهم) أنه لا يمكن بدء مفاوضات لصفقة تبادل أسرى جديدة دون إطلاق سراح أسرى الصفقة السابقة (صفقة شاليط عام 2011) الذين تم اعتقالهم (مجدداً) في الضفة الغربية؛ وأشار إلى أن تطورات الموقف السياسي في إسرائيل "حالت دون حدوث تطور في ملف الأسرى"، في إشارة لأزمة تشكيل الحكومة الإسرائيلية التي أدت لإجراء ثلاث جولات انتخابية خلال عام واحد، عقدت آخرها مطلع الشهر الماضي.

وفي نيسان 2016، أعلنت "كتائب القسام" لأول مرة، عن وجود 4 جنود إسرائيليين أسرى لديها، دون أن تكشف عن حالتهم الصحية ولا عن هويتهم، باستثناء الجندي آرون شأوول. وكان المتحدث باسم الكتائب، قد أعلن في 20 تموز 2014، عن أسر شأوول، خلال تصدي مقاتلي "القسام" لتوغل بري لجيش الاحتلال، في حي التفاح، شرقي مدينة غزة؛ وترفض حماس بشكل متواصل تقديم أي معلومات حول الإسرائيليين الأسرى لدى "القسام".

وكان وزير الأمن، نفتالي بينيت، ربط بين المساعدات الإنسانية لقطاع غزة وبين التقدم في ملف الأسرى، وهو ما ردّ عليه السنوار، بالقول إذا وجدنا أنّ مصابي كورونا في قطاع غزة لا يقدرّون على التنفس سنقطع النفس عن 6 مليون صهيوني، وسنأخذ ما نريده منكم (بالقوة)؛ وأضاف "في الوقت الذي نكون فيه مضطرين إلى أجهزة تنفس لمرضانا أو طعام لشعبنا، فإننا مستعدون أن نرغمك على ذلك، وستجد أننا قادرون".

من جهة أخرى قدّر عسكريون وسياسيون صهاينة أنّ أزمة "كورونا" فتحت "نافذة فرص" للتقدم في صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، ونقلت صحيفة معاريف عن مصادرها أنّ الأجهزة الأمنية والسياسية الإسرائيلية عقدت "اجتماعات مهمة" حول الموضوع مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الأمن؛ ووفقا للصحيفة، فإن الفكرة الأساسية هي محاولة التقدم في ملف الأسرى عبر "رزمة مساعدات إنسانية لقطاع غزة ومبادرات أخرى"، ويذكر المراسل العسكري للصحيفة، طال ليف رام، أن الحديث عن "شباك فرص" ذو صلة طالما أن جائحة كورونا لم تنتفش في قطاع غزة.

وفي وقت سابق قررت إدارة سجن "عوفر"، حجر ستة أسرى فلسطينيين، كانوا قد خالطوا الأسير المحرر المصاب بفيروس كورونا المستجد، نور الدين صرصور، وتأتي هذه الخطوة بعد مطالبة نادي الأسير الفلسطيني، منظمة الصحة العالمية، والصليب الأحمر الدولي بمتابعة أوضاع تسعة أسرى؛ جرى حجرهم؛ وأوضح نادي الأسير أن عملية الحجر جاءت بعد احتجاجات نفذها أسرى قسم 14 في سجن "عوفر"، حيث أرجعوا وجبات الطعام، وذلك احتجاجا على استمرار مماثلة إدارة السجن في أخذ عينات منهم، مشيرا إلى أن الإدارة قدمت تعهدا للأسرى بأخذ عينات من التسعة الذين تم حجرهم.

وفي وقت لاحق قال المتحدث باسم حماس حازم قاسم: "تؤكد على مبادرة السنوار بخصوص الجنود الاسرى لدى القسام بإطلاق الاحتلال سراح الاسرى كبار السن والنساء، والمرضى والاطفال مقابل ان يقدم القسام خطوة ايجابية"؛ وأضاف بأن حماس "ستتعامل بشكل

مسؤول مع أي استجابة فعلية وحقيقية لهذه المبادرة"، مشيراً إلى أن "الكرة الآن في ملعب حكومة الاحتلال باتخاذ خطوات عملية".

كشفت مصادر مصرية مطلعة، عن بدء المخابرات المصرية بجهود لمنع حدوث تصعيد جديد بين إسرائيل وحماس، وذلك على خلفية التهديدات الأخيرة، التي أطلقها قائد حماس بغزة، يحيى السنوار؛ وبحسب المصادر وفق ما نقل موقع "والا"، طلبت إسرائيل من الوسيط المصري، التوجه لقيادة حركة حماس، وطلب توضيحات بشأن تصريحات السنوار، حول اختراق إسرائيل لوقف إطلاق النار.

من جهته قال الأمين العام لحركة الجهاد الاسلامي زياد النخالة، إن الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، تحتاج من قياداته الوطنية المزيد من الحكمة والمزيد من القوة وعدم التردد. وأوضح أن تحديات جديدة تتشأ ولن تنتظر أحداً لذلك علينا جميعاً ألا نترك شعبنا الفلسطيني لمزيد من الجوع ولمزيد من الإذلال، وخاصة في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات طويلة. وأضاف: "ولأن الموت يطرق أبواب الجميع بقوة وبلا رحمة، فإننا نقول لن نموت وحدنا، وعلى قيادات العدو الصهيوني أن تدرك أن استمرار الحصار والاستمرار بتسويق الوهم على أن "إسرائيل" محصنة لن يجدي نفعا، فالمقاومة تملك المبادرة وفي أي لحظة للدفاع عن الشعب الفلسطيني والقتال من أجل حياة كريمة لشعبنا ومن أجل أسرانا".

وأشار إلى أن أي تهديد لحياة الشعب الفلسطيني عبر استمرار الحصار سيشمل الجميع بدون استثناء؛ وعلى العدو أن يختار بين الملاجئ وما يترتب عليها، أو إنهاء الحصار والاستجابة لإطلاق سراح أسرانا.

جيش العدو ومسؤولية مواجهة كورونا

طلب جيش الاحتلال بشكل رسمي تولي مسؤولية مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا؛ وكشفت صحيفة "يسرائيل هيوم"؛ بأن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، بعث برسالة سرية،

إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، نفتالي بينيت، وطلب فيها نقل مسؤولية مواجهة الأزمة إلى الجيش.

وقالت الصحيفة إن رسالة كوخافي وصلت إلى مجموعة ضيقة جدا من المسؤولين، بادعاء أن كوخافي أراد الامتناع عن الظهور كمن يتدخل في مواجهة بين نتنياهو وبينيت، وبالنقاش حول نقل مسؤولية إدارة الأزمة من وزارة الصحة إلى وزارة الأمن.

واعتبر كوخافي في رسالته أن ثمة 8 مواضيع يتعين نقل المسؤولية عنها إلى الجيش بشكل فوري؛ وبين هذه المواضيع، تولى الجيش المسؤولية عن إجراء فحوصات لكورونا بهدف التوصل إلى فحوصات أكبر من تلك التي تجري حاليا.

كذلك يعتقد كوخافي أن على الجيش استخدام قدراته من أجل تركيز كافة المعلومات التي تراكمت حول الكورونا، ومن أجل استفاده بأفضل شكل؛ وختم كوخافي رسالته بأن الجيش جاهز لتولي المسؤولية الكاملة عن مواجهة الوباء بشكل فوري.

ووفقا للمحلل العسكري في الصحيفة، يوءاف ليمور، فإن الجيش استعد لإمكانية كهذه منذ بداية أزمة كورونا، وأنه يوجد توافق في الرأي بين قادة الجيش بأن "هذه هي الخطوة المطلوبة، وكان ينبغي تنفيذها منذ عدة أسابيع"، وأن كوخافي امتنع عن التعبير عن موقف حازم بهذا الخصوص "كي لا يدخل إلى ساحة المعركة السياسية، وكي يتركز الجيش على تنفيذ المهمات التي تم تكليفه بها، وتقديم مقترحات لتولي مهمات أخرى في عدة مجالات".

وأشار ليمور إلى أن رسالة كوخافي تعبر عن استياء في الجيش من طريقة إدارة الأزمة، وأنه تم التعبير عن ذلك بين سطور الرسالة، مضيفا أنه "واضح للجميع أن الأزمة أكبر مما يمكن أن تكون ملقاة على كاهل وزارة الصحة"، خاصة فيما يتعلق بالفحوصات، حيث سجلت الوزارة إخفاقا كبيرا، وبشراء وسائل وقاية والاعتناء بدور المسنين، التي تسجل فيها ربع الوفيات بكورونا حتى الآن؛ وتابع ليمور أن وزارة الصحة تواجه صعوبة في مواجهة كورونا، وأنه "ليس صدفة أنه يقود مواجهة الأزمة في مدن موبوءة بالفيروس جنرالات سابقون وليس خبراء صحة"؛ واعتبر ليمور أنه "يرجح تنفيذ خطوة مشابهة في الأيام القريبة في مدن أخرى، وربما في

عدة بلدات عربية وبدوية، التي وفقا للتقديرات يتوقع أن تصعد إلى قمة بؤر انتشار المرض في الأيام القريبة".

الكورونا ومجتمع الحريديم

بيّنت معطيات إسرائيلية داخلية أن حوالي 75% من المصابين بكورونا في القدس يسكنون في أحياء حريدية، وبحسب ما ذكرت صحيفة "هآرتس"، فإن 1068 مريضاً من مجمل 1442 مريضاً في المدينة كلّها، هم حريديون.

وصادقت الحكومة العدو على جملة تقييدات جديدة عشية عيد الفصح العبري، منها فرض إغلاق عام في البلاد، ومنع التنقل بين المدن، وقيود أخرى داخل المدن اليهودية، منها فرض إغلاق الدكاكين والمتاجر؛ كما قرّرت وزارة الصحة إلزام الجميع بوضع كمامات خارج المنزل، ورغم أن هذه التقييدات تتركز في المدن اليهودية، إلا أنها تؤثر، بطبيعة الحال، على العرب القاطنين في المدن المختلطة.

وصادقت حكومة العدو على تقسيم القدس إلى 7 مناطق يمنع الانتقال بينها "إلا للضرورة"، في محاولة لمنع تفشي الفيروس خلال فترة عيد الفصح العبري؛ وكان من المقرر أن تفرض السلطات إغلاقاً على البلدات والأحياء التي يسكن فيها حريديون خلال عيد الفصح العبري، إلا أنّ الحكومة، بضغط من وزير الصحة والداخلية الحريديين، قرّرت فرض إغلاق عام في الكيان، فترة عيد الفصح اليهودي. كما عارض رئيس بلدية القدس، موشيه ليئون، فرض إغلاق على الأحياء الحريدية فقط، وزعم أنهم يخضعون لتوجيهات وزارة الصحة.

والنسبة الأعلى هي في منطقة "هار نوف" بالمدينة، وتصل إلى 7.24 لكل 1000 شخص. وتقطن في هذه المنطقة عائلات من الولايات المتحدة الأميركية، وسجّلت المنطقة أكثر من 100 إصابة بنسبة ارتفاع 17%.

بينما تبلغ نسب الإصابة في الأحياء الحريدية الشمالية في القدس، سنهدريا ومعالوت دافنا وغفعات همفتير ورمات أشكول 5.2 لكل 1000 شخص، ونسبة ارتفاع 42%.

بينما سجّل حيّ رمات شلومو أعلى نسبة ارتفاع خلال الأيام الماضية بـ60%، علماً أنّ نسبة الإصابة هي 5 لكل 1000 شخص.

وتشهد مدينة القدس أعلى نسبة إصابة بكورونا في إسرائيل منذ بداية الأزمة، بالإضافة إلى وتيرة ارتفاع سريعة، وصلت إلى 1000 إصابة باليوم، بعدما كانت 300 إصابة باليوم في منتصف آذار الماضي.

ويشهد تعامل السلطات الإسرائيلية مع المناطق الحريديّة جدلاً واسعاً في الأوساط السياسيّة والإعلامية، وسط مطالب من الجيش أن يتولى هو ملف مواجهة كورونا.

واعتبر رئيس أركان جيش الإحتلال، أفيف كوخافي، في رسالة أرسلها لنتنياهو، أن ثمة 8 مواضيع يتعين نقل المسؤولية عنها إلى الجيش بشكل فوري؛ وبين هذه المواضيع، تولي الجيش المسؤولية عن إجراء فحوصات لكورونا بهدف التوصل إلى فحوصات أكبر من تلك التي تجري حالياً.

كذلك يعتقد كوخافي أن على الجيش استخدام قدراته من أجل تركيز كافة المعلومات التي تراكمت حول الكورونا، ومن أجل استفاده بأفضل شكل؛ وختم كوخافي رسالته بأن الجيش جاهز لتولي المسؤولية الكاملة عن مواجهة الوباء بشكل فوري.

مفاوضات تشكيل حكومة العدو

بعد تقدم المفاوضات بين الليكود و"أزرق أبيض" لتشكيل حكومة وحدة، أعلن حزب "أزرق أبيض" أن "الليكود طالب بأن يتم مجدداً مناقشة طريقة عمل اللجنة لاختيار قضاة في إسرائيل، وفي اعقاب ذلك توقفت المفاوضات، لن نسمح بأي تغيير على عمل لجنة اختيار القضاة والمساس بالديموقراطية".

ونقل موقع "واينت" العبري، عن مسؤولين بالمفاوضات أن المحادثات جمدت بين الطرفين، وان قرار استئنافها بيد الليكود، وأن الحزب متمسك بموقفه حيال قضية لجنة القضاة.

ويأتي تعثر المفاوضات بين الجانبين، بعد تصريحات لمسؤولين مطلعين على المفاوضات، أبلغوا أنه تم التوصل بين الجانبين إلى "تفاهات حول جميع المواضيع"، وأن "العمل يجري حالياً على النصوص فقط، وأن هناك احتمال كبير بالإعلان عن اتفاق". وفي وقت لاحق عاد الطرفان إلى المفاوضات؛ وسط تأكيدهما الحرص على تشكيل حكومة وحدة؛ في هذه الظروف الطارئة؛ وفي أجواء استطلاعات رأي تفيد بتقدم اليمين والقدرة على تشكيل حكومة دون الحاجة إلى التحالف مع غانتس الذي خسر حلفاؤه. هذا ونقلت مصادر عن مسؤولين مطلعين على المفاوضات، ان الليكود وافق على التنازل عن طلباته بشأن نشاط لجنة تعيين القضاة، وقضية حق النقض او بخصوص تغيير تركيبة اللجنة. لكن هذه الخطوة لاقت انتقادات شديدة في اليمين ، حيث هاجم تحالف "يمينا" رئيس الحكومة نتنياهو وقالوا أن "الليكود ينقل السلطة للمحكمة العليا وقام ببيع المحكمة لليسار". ويتضح أيضا من خلال الاتفاق الذي يجري العمل عليه أن قرار "الضم" يجب ان يتم بعد مصادقة الحكومة والكابينت عليه- ما يعني انه سيكون التزام مكتوب بعدم تجاوز الحكومة بواسطة قانون في الكنيست، حيث يوجد هناك غالبية قوية لقرار "الضم".

وكان الجانبان تحدثا، عن اقترابهما من اتفاق كامل لتشكيل حكومة، وأن القضية الوحيدة العالقة هي تركيبة لجنة تعيين القضاة، بعدما تراجع "كاحول لافان" عن معارضته لضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل.

وقالت القناة 12 إنه في "كاحول لافان" غضبا على نتنياهو، وأنه تراجع عن جميع التفاهات التي تم التوصل إليها، "بهدف تفجير الاتفاق" لتشكيل حكومة؛ وقال الليكود ردا على ذلك إن "كاحول لافان سارعوا إلى تسريب تفاصيل جزئية ووضعوا صعوبات أمام نتنياهو مقابل كتلة اليمين"؛ ويشار إلى أن مهلة تكليف غانتس بتشكيل حكومة قاربت على الانتهاء.

وكانت تقارير تحدثت في الأيام الماضية عن توصل الجانبين إلى تفاهات حول جميع القضايا التي نوقشت في المفاوضات الائتلافية، لكن الجانبين أعلنوا مساء أمس، عن توقف المفاوضات ومغادرة وفدي المفاوضات المنزل الرسمي لرئيس الحكومة.

وقال "كاحول لافان" في بيان مقتضب إنه "بعد التوصل إلى تفاهات حول جميع المواضيع، طلبوا في الليكود إعادة البحث حول عمل لجنة تعيين القضاة؛ وفي أعقاب ذلك توقفت المفاوضات؛ ولن نسمح بأي تغيير في عمل لجنة تعيين القضاة والمس بالديمقراطية؛" يشار إلى أن الليكود شدد موقفه في هذا الموضوع على خلفية احتمال تعيين المدعي العام السابق، شاي نيتسان، قاضيا في المحكمة العليا؛ وكان نيتسان قد قاد التحقيقات وتقديم لائحة الاتهام بمخالفات فساد خطيرة ضد نتنياهو.

وكان الجانبان قد توصلا، مؤخرا، إلى تفاهات حول تشكيل حكومة وحدة، تقضي بأن يتولى نتنياهو رئاسة الحكومة في الفترة الأولى من التناوب ولمدة سنة ونصف السنة، وبعدها يتولى غانتس المنصب، بشكل أوتوماتيكي، لمدة مشابهة.

وحول لجنة تعيين القضاة، تم التفاهم من خلال صيغة مبهمة، تتحدث عن اتخاذ قرارات بالاتفاق. وفيما يتعلق بفرض "سيادة" إسرائيل على مناطق في الضفة الغربية المحتلة، جرى التفاهم على طرح ذلك للتصويت خلال شهرين ونصف الشهر، وبعد "التشاور" مع غانتس وموافقة أميركية "وحوار مع المجتمع الدولي ومن خلال الحفاظ على المصالح الإستراتيجية واتفاقيات السلام (مع مصر والأردن)"، وأن يتم منح أعضاء الكنيست من الائتلاف حرية التصويت.

نحو تمديد تفويض غانتس

مع تعثر مساعي تشكيل حكومة وحدة تضم كتلة اليمين بزعامة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، و"كاحول لافان" برئاسة بيني غانتس، أخطر الأخير الرئيس رؤوفين ريفيلن، أنه "ربما يحتاج إلى تمديد" فترة التفويض الذي منح له لتشكيل حكومة إسرائيلية.

ويمنح القانون الإسرائيلي مهلة 28 يوماً يمكن تمديدها، بموافقة الرئيس الإسرائيلي، لمدة 14 يوماً إضافية، لتشكيل الحكومة قبل تكليف نائب آخر بالمهمة، في حال فشله. يذكر أن مهلة الـ28 يوماً الممنوحة لغانتس لتشكيل الحكومة تنتهي في الـ13 من نيسان الجاري، وتشير التقارير إلى أن هناك العديد من المسائل الخلافية التي تمنع تقدم المفاوضات الائتلافية الجارية بين الليكود و"كاحول لافان".

وكان 61 عضو كنيست، بينهم النواب العرب، قد أوصوا في 15 آذار الماضي، بتكليف غانتس، بتشكيل الحكومة، بعد تفوقه على نتنياهو، الذي حصل على 58 توصية من أصل 120.

وأعلن غانتس أنه "تحدث هاتفياً مع الرئيس، وأطلعته على الجهود المبذولة لتشكيل حكومة طوارئ ووحدة قومية"، وأن "غانتس أخطر الرئيس أنه في تقديره، قد يضطر إلى طلب تمديد التفويض بما يسمح به القانون"؛ وأوضح غانتس أن ذلك قد يتم بعد عطلة عيد "الفصح" اليهودي التي تنتهي منتصف الشهر الجاري.

من جانبه، قال ريفلين إنه "سيقوم الأمور وفقاً للظروف التي ستعرض عليه مع انتهاء فترة التفويض بعد منتصف ليل الـ13 من نيسان الجاري"؛

وتسعى "كاحول لافان" إلى الاحتفاظ بالتفويض مع غانتس، لأنه بمجرد أن ينتقل التفويض إلى نتياهو، يعني الليكود أن ستسيطر على اللجنة المنظمة للكنيست؛ وفي حال نجح الليكود بالسيطرة على اللجنة المنظمة، لن يكون غانتس قادراً على سن قوانين تمنع نتياهو من تشكيل لاتهامه بقضايا فساد، وهي أداة الضغط الرئيسية والوحيدة التي تملكها "كاحول لافان" في مواجهة الليكود خلال المفاوضات الحالية.

ضم مناطق في الضفة خلال شهور

وكانت قد تقدمت فرص الإعلان عن تشكيل حكومة العدو، حيث تشير التقارير الواردة من جلسة المفاوضات بين الليكود و"كاحول لافان" إلى أن الطرفين توصلا إلى تفاهات حول المسائل العالقة.

وأنه تم الاتفاق حول جميع القضايا الخلافية، بما في ذلك فرض السيادة على مناطق في الضفة الغربية المحتلة ورئاسة الكنيست وتوزيع الحقائق الوزارية وآلية تعيين القضاة، كما تم صياغة مسودة أولية للاتفاق الائتلافي على أن يتم توقيعه في وقت لاحق.

وينص الاتفاق الأولي بين الطرفين على تشكيل حكومة تضم 30 وزيراً يتم توسيعها لتشمل 34 وزيراً بعد انتهاء الأزمة التي نتجت عن انتشار فيروس كورونا، فيما سيتم تعيين الوزير ياريف لفين (الليكود) رئيساً للكنيست، وتمنح قائمة "كاحول لافان" حرية الاختيار بين حقيقتي التعليم أو الخارجية.

وفي ما يتعلق بفرض السيادة على مناطق في الضفة المحتلة، بموجب "صفقة القرن"، ينص الاتفاق على أن ذلك سيتم خلال شهرين ونصف من عمل الحكومة المرتقبة، بعد "التشاور" مع غانتس وبموافقة الأميركيين، فيما سيتم منح أعضاء الكنيست من الكتلتين حرية التصويت في الحكومة على القرارات المتعلقة.

وحول مسألة تعيين القضاة، تم صياغة بند فضفاض يمكن تفسيره على أكثر من وجه، يركز على ضرورة التوصل إلى تفاهات في هذه المسألة واتخاذ القرار بالتوافق بين مركبات الحكومة.

وتشمل الاتفاقيات الائتلافية بين حزبي الليكود و"كاحول لافان"، سن ما يعرف بـ"القانون النرويجي"، الذي يتيح تجاوز مرشحي "بيش عتيد" و"تيلم" وأن يدخل للكنيست مرشحون من "حوسين ليسرائيل" (كتلة "كاحول لافان" حالياً) مكان أعضاء الكنيست الذين سيتولون حقائق وزارية.

ونصّ البند الذي يتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة المحتلة، أن "رئيس الحكومة ورئيس الحكومة المستقبلي (في إشارة إلى غانتس ومنتياهو) سيعملان بالاتفاق التام مع الولايات المتحدة وإدارة حوار مع المجتمع الدولي، مع الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية واتفاقات السلام".

كما ينص الاتفاق على أن رئيس الحكومة المخول بطرح القرارات المتعلقة بمسألة "السيادة" هو الأول بموجب اتفاق التناوب، في إشارة إلى نتنياهو.

وفي هذا الشأن، علّق مصادر في الليكود على مخرجات المفاوضات بأنها تعد "انتصار ساحق لليكود، على أية حال، لم يكن نتنياهو سينفذ 'الضم' (مناطق في الضفة المحتلة لسيادة الاحتلال)" من دون الأميركيين والحفاظ على المصالح الإستراتيجية لإسرائيل. غانتس لا يملك حق النقض في هذه المسألة"، معتبرين أن المسألة انتهت إلى فرض شروط الليكود "بنوع من الاحترام والكلمات المنمقة".

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية "كان"، عن مصادر في الليكود تأكيدهم أن الاتفاق يتيح لنتنياهو طرح "فرض السيادة" لتصويت الحكومة، ولفتوا إلى أنه يتعين عليه قبل ذلك التشاور مع غانتس وكسب دعم الولايات المتحدة، ليس أكثر من ذلك".

من جانبها، أشارت المراسلة السياسية للقناة 12 الإسرائيلية، إلى أن الاتفاق ينص صراحة على أن نتنياهو يستطيع بدءًا من 10 تموز القادم، طرح قرارات "الضم" لتصويت الحكومة، ومن ثم طرح القرارات بالصياغة التي صادقت عليها الحكومة للتصويت في الهيئة العامة للكنيست، عبر اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والأمنية.

من جتها قالت النائبة عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في القائمة المشتركة، عايدة توما سليمان، إن قرار "بيني غانتس، القبول ضمنا، بالإسراع في فرض ما تسمهالسيادة على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، يعيده إلى مربعه الأول؛ ونحن كنا حذرنا في سلسلة محطات، من أن غانتس ليس البديل الحقيقي لليمين الاستيطاني، ولكننا حاولنا أن نلقي بثقلنا، وفق الظروف التي كانت قائمة مباشرة بعد الانتخابات، لعرقلة ومنع استمرار حُكم بنيامين نتنياهو وتحالفه الاستيطاني".

وأضافت أن "قرار غانتس وحزبه كاحول لفان؛ وفي معيته أشلاء حزب العمل، بزعامة عمير بيرتس، الزحف للانضمام لحكومة نتنياهو اليمينية تؤكد من جديد، الخلفيات اليمينية الصهيونية لكل منهم، وأنهم في نهاية المطاف صبّوا في ذات خانة الاحتلال والاستيطان".

وشددت على أن "التجربة التي خاضتها القائمة المشتركة لم تكن سهلة، والقرار بتكليف غانتس لم يكن بهذه السهولة، بل بعد تخبطات، جاءت بعد تراجعات عن مواقف سابقة لغانتس وتحالفه، تجاه مطالب القائمة المشتركة".

وختمت بالقول إن "الخارطة السياسية الآن، تساقطت عنها بقايا القشور، وتظهر أكثر على حقيقتها، فحتى من يجلسون الآن في معارضة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، ليسوا كلهم معارضون للضم؛ وهذا ما سيزيد التحديات أكثر أمامنا، على المستوى البرلماني؛ ولكن التحدي الأساس هو النضال الميداني، الذي علينا أن نخوضه كجماهير عربية، مترسخة في وطنها، وتدافع عن حق شعبنا الفلسطيني الشرعي، غير المنقوص، ومعها قوى يهودية تقدمية، حقيقية في مناهضتها للاحتلال والعنصرية".

بينيت: لا مصلحة لنا في دخول حكومة لا تحافظ على قيم اليمين

قال نغالي بينيت وزير جيش الاحتلال الحالي وأحد قادة كتلة يمينا، إن كتلته لن تدخل في الحكومة المقبلة إذا لم تتبنى قيم اليمين؛ وأوضح في حديث للقناة العبرية السابعة، أن الاتصالات بين كتلة يمينا التي تضم حزب اليمين الجديد بزعامته مع إيليت شاكيد، وحزب الاتحاد الوطني برئاسة بتسلئيل سموتيرتس، وحزب البيت اليهودي برئاسة رافي بيرتس، مع حزب الليكود محدودة للغاية وشبه متوقفة.

وقال "على رئيس الوزراء بنيامين نتياهو أن يتخذ قرارًا بشأن وجهة السفينة الحكومية الجديدة، إما تكون في اتجاه اليسار وليس لدينا مصلحة في مثل هذه الحالة، أو حكومة تحمل قيم اليمين وذات تأثير وإن كانت لا تحمل كل طموحاتنا، وحين يقرر نتياهو ما هي الحكومة التي سيبنها سنتخذ قرارنا".

ولم يستبعد بينيت أن تكون كتلة يمينا في المعارضة أمام الحكومة المقبلة في حال كانت يسارية ولا تلبى طموحات اليمين، مشيرًا إلى أنه يرغب ليكون وزيرًا في الحكومة المقبلة لكن ليس

بأي ثمن؛ وقال إنه لن يكون هناك خلافات داخل كتلة يمينا بشأن توزيع المقاعد الحكومية في حال قررت الكتلة الدخول في الحكومة، إن كانت مناسبة لهم. وتأتي تصريحات بينيت في ظل الحديث عن خلافات مع الليكود بشأن نوايا زعيمه بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة مع بيني غانتس تتجاهل كتلة "يمينا" مع الحفاظ على وجود أحزاب الحريديم وحزب العمل.

رئيس بيت إيل: أي اتفاق يجب أن يؤدي لتطبيق السيادة بالضفة

قال رئيس مستوطنة بيت إيل شاي ألون إن أي اتفاق لتشكيل ائتلاف حكومي يجب أن يؤدي إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية بالضفة الغربية. وأضاف: "يجب أن يكون أي اتفاق يتم التوقيع عليه بين نتنياهو وغانتس واضحًا ولا لبس فيه مع جدول زمني منظم لتنفيذ السيادة في الضفة؛ وتابع: "لا يجب صياغة اتفاق غامض يسمح للأطراف بالتملص من تنفيذه".

فرض السيادة على الضفة أمر بالغ الأهمية

طالب وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش بفرض السيادة على الضفة بدلاً من حساب الانتخابات الرابعة؛ وقال سموتريش وفق القناة 7 العبرية "يجب أن يكون واضحًا، إن تطبيق السيادة على الفور أمر بالغ الأهمية أيضًا على حساب الانتخابات الرابعة؛ وأضاف أن معالجة أزمة كورونا أمر مهم وعاجل، ولكن لا يجب ترك المصالح الاستراتيجية طويلة المدى للبلاد.

رؤساء مستوطنات الضفة يطالبون نتنياهو بتطبيق السيادة

أرسل رؤساء مجالس مستوطنات الضفة الغربية رسالة إلى بنيامين نتنياهو، داعين فيها إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة وغور الأردن بمجرد تشكيل الحكومة.

وحسب القناة 7 العبرية، كتب رؤساء المجالس لنتنياهو: "في مرحلة تشكيل الحكومة الجديدة، نحثكم على عدم تفويت الفرصة التاريخية التي جلبتموها، وتحقيق التزامكم تجاه الإسرائيليين وجميع الإنجازات التي حققتها من خلال تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة وغور الأردن". وقالوا: "في العام الماضي، قطعنا شوطاً طويلاً معك للتقدم في تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة، ولقد وقفنا بجانبك وأعلنا عن دعمنا لك، ورحبنا في كل شيء بنشاطك لتطبيق القانون الإسرائيلي على هذه المناطق".

وأضافوا: "بصفتنا أولئك الذين وقفوا بجانبك في جميع الحملات الانتخابية الأخيرة، نتوقع منك أن تكرر المبادئ الأساسية للحكومة بشأن السيادة الفورية على الضفة وغور الأردن بمجرد تشكيل الحكومة".

وتابعوا: "لقد حان الوقت لتحقيق العدالة التاريخية ووضع حد للتمييز ضد نصف مليون إسرائيلي".

غانتس والخلاف التاريخي حول ضم الضفة الغربية

الخلاف الذي حول الضم، والذي يعيق الآن تشكيل حكومة الطوارئ، ليس مجرد لغم في الطريق إلى الوحدة، بل هو فرصة وفرها التاريخ لـ"أزرق أبيض" ولبيني غانتس للمرة واحدة كي يعمل أخيراً على إجماع يهودي داخلي وتوافق وطني واسع -مريح لهما نسبياً- في الخلاف الشديد الذي يثقل على حياتنا هنا منذ أكثر من يوبيل من السنين حول مستقبل مناطق الضفة الغربية. إذا ما استوعبا ذلك، فستكون هذه ساعتها الجميلة، وليس في زمن كورونا فحسب.

إن خطة القرن، تقترح ضم 30 % من أراضي الضفة، وبسط قانون الإحتلال على المستوطنات اليهودية هناك، ليست خطة من مدرسة "اليمين المتصلب".

منذ سنين والمعسكر الذي يقف غانتس على رأسه الآن يتحدث عن الحاجة إلى "الفصل". وتحرص خطة القرن على هذا الفصل، حتى وإن لم يكن بشكل كامل ؛ منذ سنوات جيل، والمعسكر الذي يتصدره غانتس الآن يمتلكه خوف من "الشیطان الديمغرافي" ويخشى على

"الأغلبية اليهودية"؛ صفقة القرن تعالج الشيطان الديمغرافي والأغلبية اليهودية على حد سواء، وتبقي الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل. منذ سنوات جيل وشخصيات ومحافل تتماثل مع معسكر غانتس الآن تحاول عبثاً إقناع المستوطنين "بالاقتلاع عائدين" إلى داخل نطاق الخط الأخضر. وقد فهم معظمهم في السنوات الأخيرة بأن اقتلاعاً آخر للمستوطنين هو خيار سيئ جداً. خطة القرن تعفيهم من هذا أيضاً. وأخيراً، تطرح خطة القرن في نهاية الطريق - لاستياء كثيرين من الجمهور الإسرائيلي- رؤيا الدولة الفلسطينية كحل للنزاع، وهذه الرؤيا هي حجر أساسي في مذهب غانتس السياسي ورفاقه أيضاً.

غانتس لم ينس أن الاستيطان في غور الأردن هو ثمرة رؤيا وعمل حزب العمل؛ حيث أسند يغال آلون وليفى اشكول الاستيطان في "غوش عسيون"، بل وأسند آلون الاستيطان في "كريات أربع"؛ وإن إسحق رابين وإسرائيل غليلي أقاما الاستيطان في القدس الموسعة وفي "غوش قطيف"، وغرس شمعون بيرس شجرة في عوفرا في جبال الخليل وأقر إقامتها، وأيد موتي غور على الملاء الاستيطان في أرجاء الضفة. كلهم كانوا من قادة حزب العمل، في الأيام التي كان فيها "العمل" هو الوسط وليس اليسار. يمكن لـ"أزرق أبيض" وغانتس أن يتمسكا بإرث ميرتس والعمل في صيغتهما في العام 2020، ولكن يمكنهما أن يختارا أيضاً أمراً آخر ويعودا إلى خانة الوسط الحقيقي؛ أي أن يفهما عظمة اللحظة والفرصة، ويرتبطا بالإجماع التاريخي الذي يأتي لمرة واحدة بين حكومة إسرائيلية وإدارة أمريكية.

فعل كهذا سيطمس الخلاف المعلق كحجر الرchy على رقبة المجتمع الإسرائيلي منذ 1967، الخلاف على "المناطق". ومن اللحظة التي تسوى فيها بإجماع داخلي وبإجماع دولي (الولايات المتحدة هي الجهة الحاسمة بشأن مثل هذا الإجماع) مكانة الاستيطان اليهودي في أرجاء الضفة، حينئذ ستتفرغ إسرائيل للنظر إلى الداخل بشأن أعرق، مع إنصتات شديد لمسائل المجتمع والرفاه والصدوع الأخرى التي تشق المجتمع الإسرائيلي. في هذا أيضاً ستساهم تسوية "خلاف الضم".

5 نقاط اختلاف بين غانتس ونتنياهو وتبدد تشكيل حكومة وحدة

قالت القناة 12 العبرية إن اتصالات تشكيل الائتلاف الحكومي بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس تحالف أزرق أبيض بيني غانتس لا تتجه نحو حكومة وحدة.

وذكرت القناة نقاط الاختلاف بين الطرفين في الوقت الحاضر، أولها رفض بيني غانتس دعم السيادة في غور الأردن والضفة الغربية على الرغم من موافقة الولايات المتحدة على هذه الخطوة.

وأن غانتس يطالب بتعيين آفي نيسينكورن وزيراً للعدل وغير راغب في قبول اقتراح الليكود بتعيين هيلي تروبر في للمنصب.

ويصر نتنياهو على إعادة يولي إيديلشتاين إلى منصب رئيس الكنيست بينما يرفض غانتس. وحزب غانتس طالب بأن تكون حقيبة وزارة الصحة من نصيبه، لكن نتنياهو يرفض منحها لهم طالما يرفض وزير الصحة الحالي يعقوب ليتزمان التخلي عن منصبه.

وغانتس يعارض تولي ميري ريغف من "الليكود" حقيبة الأمن الداخلي، فيما يعارض أعضاء في حزبه تعيين الوزير الليكودي ياريف ليفين رئيساً للكنيست.

وفي وقت سابق، قال عضو الكنيست عن حزب الليكود ميكى زوهار إن "حكومة الوحدة مهمة ولكن ليس بأي ثمن، وأنه لا ينبغي التخلي عن أي حزب في كتلة اليمين .

العمل يفاوض للذوبان في "كاحول لافان"

بعد التراجع الكبير في قوة حزب العمل خلال الجولات الانتخابية الثلاث الماضية إلى 3 مقاعد حالية في الكنيست، يتجه رئيس الحزب، عمير بيرتس، إلى التوحد مع "كاحول لافان" في قائمة واحدة تخوض الانتخابات المقبلة سوياً.

واجتمع رئيس قائمة "كاحول لافان"، بيني غانتس، مع بيرتس، وقررا فتح نقاش لترتيب تعاون بين القائمتين وبين الحزبين، "في المرحلة الأولى، ستحدد القواعد المشتركة والمناسبة داخل الكنيست

انطلاقاً من نية توحيد القائمتين؛ و"لاحقاً، ستقام لجان تعمل على تعاون سياسي وعلى التجهز للانتخابات المقبلة"، يشرف عليها النائبان آفي نيسنكورن وإيتسيك شموالي. وعلق مصدر في حزب العمل على المفاوضات بالقول "ولادة جديدة للحزب وعودة إلى مكانه الطبيعي" في الفضاء العام الإسرائيلي.

وشهدت قوة حزب العمل، الذي ينظر إليه باعتباره "الحزب الذي أقام دولة إسرائيل"، تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، فمن 19 مقعداً في انتخابات 2015 (ضمن تحالف "المعسكر الصهيوني") إلى 6 مقاعد في انتخابات نيسان 2019، و5 مقاعد في انتخابات أيلول الماضي، و3 مقاعد في انتخابات آذار الأخيرة.

واستبق بيرتس الخطوة، بإعلان فضّ الشراكة بينه وبين حزب "ميرتس"، وذلك بهدف المشاركة في حكومة نتياهو الخامسة، التي ترشح معلومات أنه سيتولى فيها منصب وزير الاقتصاد.

وفي تعليقه على خطوة بيرتس، اعتبر رئيس "ميرتس"، نيتسان هوروفيتش، أن "الأول يدفن حزب العمل" دفنة حمار، ويخون هو وشمولي ثقة مئات الآلاف من الناخبين، ويتسللون إلى أذرع نتياهو الفاسدة للحصول على منصب في حكومة اليمين، وأضاف أن "تعهد بيرتس بأنه لن يشارك بحكومة نتياهو شكل أساس تحالف العمل مع ميرتس، خرق بيرتس هذا الالتزام وبصق في وجه كل من وثق به".

سياسة الضم مدانة ومرفوضة ولا تُحقق الأمن لأحد

أكدت الرئاسة الفلسطينية، رفضها القاطع لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ عام 1967 أو أي جزء منها؛ يأتي ذلك، رداً على تصريحات بنيامين نتياهو، بخصوص سياسة الضم والإعلان المتكرر عن قرب تنفيذها، سواء أكان ذلك جزءاً من المناورات السياسية، أو تنفيذاً لمخططات تتساق مع (صفقة القرن) المرفوضة.

وشددت الرئاسة، على أن الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والتاريخية، لن يسمح بهذا العبث، وهكذا استخفاف بقرارات الشرعية الدولية، والحقوق المشروعة لشعبنا، وأن ذلك لن يحقق الأمن أو الاستقرار لأحد بهذه السياسة المدمرة والخطيرة، كما شددت الرئاسة مرة أخرى، على أن الطريق الوحيد للأمن والاستقرار، هو من خلال الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار 2334، ومبادرة السلام العربية، وجدول زمني محدود لإنهاء الاحتلال، كما ورد في خطاب الرئيس عباس، أمام مجلس الأمن بتاريخ 26/9/2019.

وأكدت أن الشعب الفلسطيني، لن يرضخ للاحتلال، مهما كانت الظروف والمعاناة، وسيواصل نضاله وصموده على أرضه، حتى قيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

مسار تهويد القدس يتواصل

طرحت سلطات التخطيط، مستغلة جائحة كورونا، مخططا لبناء نفق سكة حديد تحت الأرض في مدينة القدس المحتلة يصل إلى تخوم الحرم الشريف؛ وقال المركز العربي للتخطيط البديل إن المخطط أعلن عنه وبدأ التحضير له في فترة الطوارئ التي تم الإعلان عنها، مؤخراً، من قبل الحكومة العدو خشية انتقال عدوى الكورونا.

وجرى الإعلان عن قرار اللجنة القطرية للبنى التحتية الإسرائيلية الصادر عن جلستها يوم 17 آذار الماضي بالمباشرة بتحضير المخططات تاتال 108 (أ) وتاتال 108، وكلاهما يتمتع بوضعية مفضلة تسمى "مخطط بنية تحتية قطرية".

ويتعلق المشروع الأول ببناء نفق سكة حديد تحت الأرض يصل ما بين غربي القدس ومنطقة باب المغاربة وصولاً إلى تخوم المسجد الأقصى المبارك، بينما يتعلق الثاني ببناء سكة حديد فوق الأرض في أحياء القدس المختلفة.

وعرضت وزارة المواصلات بدائل تخطيطية أمام اللجنة القطرية للبنى التحتية خلال جلستها يوم 17 شباط الماضي، وأعلنت الوزارة أنها ستفحص البدائل ووضع المخططات التفصيلية؛

وعليه قامت اللجنة بنشر الإعلان عن تحضير المخططات المذكورة وفرضت قيودا بحسب بنود 77 و78 لقانون التنظيم والبناء، والتي تنص على تجميد إمكانية استصدار رخص بناء وتنفيذ أية أعمال ضمن حدود هذه المخططات خشية أن تعرقل تنفيذ المخطط لاحقا.

وأشار المركز العربي للتخطيط البديل أنه وفقا للفحص الأولي، تبين أنّ "النفق المزمع بناؤه يخترق الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في باطن الأرض، وبشكل محدد أحياء البلده القديمة وسلوان وأبو طور؛ وكما يبدو ستكون له تأثيرات جمّة على مجالات حياتية عديدة تخص هذه الأحياء يقوم المركز بمتابعتها ودراستها تباعا".

وأضاف أنه "لا بدّ من التذكير هنا بأن مشروع بناء نفق القطار تحت الأرض وصولا إلى مشارف الحرم الشريف وحيّ سلوان ينضم إلى سلسلة مشاريع غامضة وخطيرة أخرى يتم تنفيذها بالخفاء في هذه المنطقة الحساسة، مثل 'نفق الهيكل' الذي يمتدّ تحت أحياء البلدة القديمة ويهدد سلامتها واستقرارها، ومشروع 'مدينة داوود' الذي تهدد منشآته المختلفة حيّ سلوان ومنطقة باب المغاربة؛ كما يذكر أن مسار نفق القطار المقترح ضمن هذا المشروع يقع تحت مسار خط السلال الطائرة 'التلفريك' الذي تمت المصادقة عليه العام المنصرم كمشروع بنية تحتية قطرية، والذي يصل القدس الغربية مع منطقة الحرم تحت حجة تسهيل وصول السياح اليهود".

إلى ذلك، أكد المركز العربي للتخطيط البديل أنه سيتابع المخطط والاطلاع على تفاصيله وتحليلها وتحديد الأضرار الناجمة عنه على الأحياء العربية، ونشر كل المعلومات ذات الصلة للجمهور حتى تتم مواجهة المخطط ومخاطره المادية والمعنوية.

القدس الشرقية في زمن الكورونا

نُشر الكثير عن المشاريع الاستيطانية الاستعمارية في القدس، والجارية على قدم وساق رغم انتشار وباء كورونا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشاريع إقامة عشرات الآلاف من الوحدات السكنية في مناطق ما يسمى بـ"عطروت"، و"El"، و"غفعات همتوس"؛ هذا إضافة لإنشاء حي استيطاني استعماري جديد في بيت حنينا. وتوفر مؤسسات إسرائيلية مثل "عير

عميم" و"حركة السلام" الآن التفاصيل حول هذه المشاريع التي بدأت قبل انتشار فيروس كورونا ولا زالت مستمرة، ويرتبط بها إنشاء جدار يفصل قرية الشيخ سعد عن جبل المكبر، وشوارع وأنفاق لربط كافة المستعمرات المحيطة بالقدس من الشمال والشرق والجنوب بعضها في بعض، وشوارع وأنفاق أخرى للفلسطينيين تربط مناطق الضفة معا دون المرور بالقدس المضمومة إلى إسرائيل والتي توسعها الأخيرة يوما بعد يوم على حساب الأراضي الفلسطينية.

رغم هذه التطورات ساد وهم عند البعض بأن مشاريع الأسرلة والتهويد قد تتراجع في ظل الأزمة الإنسانية المشتركة التي تصيب الإسرائيليين والفلسطينيين معا، كما أن البعض قد تخيل أن الخطوات لمنع أهالي مخيم شعفاط وكفر عقب للقدس الشرقية والقدس الغربية قد يكون مقدمة لتنفيذ حل سياسي بنقل هذه المناطق إلى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن هذا الوهم جوبه بمشروع "رئيف إكين" القديم الجديد والقاضي بإخراج هاتين المنطقتين من تعداد القدس بشقيها الغربي والشرقي، لمعالجة مشكلة التوازن الديمغرافي في المدينة لصالح اليهود أكثر، ولكن في المقابل لم يطرح إكين نقل هاتين المنطقتين للسلطة الفلسطينية، بل طلب تكوين جسم بلدي خاص بهما يرتبط بعلاقة تنسيق مع بلدية القدس الإسرائيلية، وكذلك مع بقاء السيادة الإسرائيلية على هاتين المنطقتين. وتعني أطروحة إكين أن عاصمة الفلسطينيين التي طرحت صفقة القرن إقامتها في هاتين المنطقتين مضافاً لهما أبوديس لن تكون أكثر من حكم ذاتي إداري بلدي تحت السيادة الإسرائيلية.

عوضاً عما تقدم تسييس إسرائيل موضوع كورونا لصالحها بالطبع، كي تُحكم قبضتها على القدس الشرقية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: ملاحقة إسرائيل واعتقالها للشبان الفلسطينيين الذين قاموا بتعميم البلدة القديمة من القدس وحارات أخرى داخل المدينة، وكذلك قيامها باعتقال شبان لمجرد قيامهم بتوزيع نشرات مطبوعة من قبل مؤسسات فلسطينية حول فيروس كورونا، يضاف إلى ذلك حملات الاقتحامات والتكيل المستمرة سيما في العيسوية وغيرها من المواقع، ما أثار تساؤل مؤسسة "عير عميم"

الإسرائيلية عما ينبغي لأهل العيسوية أن يخافوه أكثر: أهو كورونا، أم قوات الاحتلال وبطشها وقمعها؟

الأمر الثاني: هو الأقصى، فرغم تساهل إسرائيل مع عقد الصلاة داخل الكُنس اليهودية، كي لا تستثير غضب اليهود المتزمتين، فإنها في المقابل قد فرضت قيودا على دخول المسلمين للمسجد الأقصى، فيما لم تفرضها لحد أسبوع مضى على دخول مجموعات "جبل الهيكل" المتطرفة إلى الأقصى، كما أنها قامت بإرسال غرامة مالية للأوقاف الإسلامية لأنها سمحت "بتجمهر" أكثر من 10 أشخاص للصلاة في الحرم، وهذا رغم أن الأوقاف كانت قد أصدرت تعليمات للمصلين يوم 15 آذار/ مارس الجاري، تُلزم بأن تكون الصلاة في الساحات الخارجية فقط، وتتص على ضرورة أن يبتعد كل واحد منهم عن الآخر، كما أمرت الخطباء والأئمة بعدم إطالة وقت الصلاة وهكذا، إلا أن إسرائيل قد ضربت عرض الحائط بكل إجراءات دائرة الأوقاف هذه، وقامت بالتشديد على الفلسطينيين فيما سمحت لغلاة المستوطنين بالاستمرار باقتحام الأقصى.

استمر هذا الوضع حتى قبل أيام قلائل حيث اتفقت حكومتا الأردن وإسرائيل على وقف دخول المتطرفين اليهود للحرم، وتلى ذلك بيان للأوقاف قي الثاني والعشرين من الشهر الجاري آذار، بإغلاق الأقصى، وذلك رغم كل القلق بأن تتراجع إسرائيل، وتعود للسماح للمتطرفين اليهود بالدخول إلى الأقصى مستغلة فراغه من وجود المصلين الفلسطينيين. فإسرائيل لا تزال تتابع خطواتها لاستكمال الأسرلة والتهويد، وتشير الوقائع إلى أنه لا يجب أن يساور أحد أي وهم أنها ستراجع عن هذه الخطوات لدوافع لها علاقة بفهمها للمصير الإنساني المشترك لها وللشعب الفلسطيني على ضوء أزمة كورونا.

خسائر غزة الاقتصادية خلال آذار بلغت 200 مليون دولار

أكد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار جمال الخضري أن الخسائر الاقتصادية في غزة بلغت 200 مليون دولار خلال شهر آذار الماضي بسبب استمرار الحصار وإجراءات مواجهة وباء كورونا.

وشدد على أن هذه الخسائر مباشرة وغير مباشرة تشمل كافة القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية والمقاولات والفندقة والسياحة وغيرها؛ وأشار إلى أن معظم الأعمال متوقفة، والجمود الاقتصادي يسيطر على القطاع، وندرة في السيولة، تضاف إلى 13 عاماً من الحصار والإغلاق، تجتمع على أكثر من مليوني مواطن في غزة.

وأن ذلك يرفع معدلات البطالة والفقر، خاصة أن سنوات الحصار لم تبق للسكان ما يدخروه لهذه الأوقات الصعبة، مشيراً إلى أن دول العالم المستقرة والمتزده اقتصادياً وصحياً بدأت تعاني بسبب وباء كورونا وتصرخ وتنهار، فكيف غزة المحاصرة والمنهارة اقتصادياً أصلاً.

وشدد على أن الوضع الكارثي الحالي يستدعي العمل باتجاهين، الضغط الدولي على الاحتلال لإنهاء الحصار، وتكاتف عربي وإسلامي دولي لإغاثة غزة، وإمدادها بالاحتياجات الطبية والغذائية والانسانية.

وأشاد الخضري بالتقرير الأممي الأخير الذي أشار إلى ضرورة دعم ومساندة غزة، مؤكداً أن الأمم المتحدة مَطالبة بزيادة عملها وجهدها، بالضغط مع المجتمع الدولي لرفع الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي وغير الإنساني والذي يتناقض مع مبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وزيادة الدعم الموجه للقطاع.

وطالب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" بزيادة المخصصات الغذائية، والعمل لدى المانحين لحثهم على الوفاء بالتزاماتهم وزيادة مخصصات الغذاء والدواء.

ودعا الخضري وزارة التنمية الاجتماعية بالعمل لدى الجهات المعنية والدول العربية والإسلامية، لدعم وتعويض الشرائح التي تضررت بشكل مباشر كي يتم تعزيز صمودها، وزيادة شريحة الأسر المستفيدة من الدعم لمواجهة هذه الحالة غير المسبوقة.

وعبر عن تقديره لكل الجهود المبذولة والمقدرة من كافة الجهات والوزارات المعنية في متابعة الأزمة وإيجاد الحلول الملائمة.

وأشار الخضري إلى أن الاجراءات المتبعة في غزة لمواجهة هذا الوباء مهمة وحقت نجاحاً مهماً، والجميع مطالب بالالتزام بها، حتى تنتهي المخاطر، رغم ما ينتج عن ذلك من مضاعفة من المعاناة.

المنحة القطرية للأسر الفقيرة بغزة

أعلن السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، أن اللجنة بدأت عملية صرف المساعدات النقدية للأسر المتعففة في قطاع غزة، يوم الثلاثاء الموافق 31/3/2020؛ وأن عملية الصرف ستتم عبر فروع مكاتب البريد في محافظات قطاع غزة لـ 100 ألف أسرة، بواقع \$100 للأسرة الواحدة.

وأن وفق آلية جديدة نفذت بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارتي الصحة والداخلية بغزة، لضمان تحقيق معايير السلامة للمستفيدين والحفاظ على مسافات كافية بين المستفيدين، وذلك ضمن الإجراءات الوقائية لمواجهة تفشي فيروس "كورونا" المستجد. وأن عملية التوزيع ستستمر على مدار نحو أسبوعين، وسيتم تبليغ المواطنين بمواعيد الاستلام المحددة تفادياً لحدوث تكدسات للمواطنين في مكاتب البريد.

شركات صينية وإسرائيلية تعزز إقامة مختبر لفحص كورونا في غزة

ذكر موقع "كالكالست" العبري، أن شركة "BGI" الصينية لتسلسل الجينوم، وشركة "DNA" وعلم الوراثة الصينية، وشركات "AID Genomics" الإسرائيلية، أعلنوا عن مشروع إقامة مختبر لإجراء 3000 (ثلاثة آلاف) فحص فيروس كورونا يومياً لسكان قطاع غزة. وأضاف الموقع أنه سيتم إرسال وفد خلال الأيام القادمة بالمعدات اللازمة لذلك من الجهات المانحة. يُشار إلى أن وزير الجيش نفتالي بينت، كان قد ربط إدخال المساعدات الطبية لقطاع غزة من أجل مكافحة فيروس كورونا، بملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حركة حماس.

وقال بينت: إنه "عندما يكون هناك نقاش حول المجال الإنساني في غزة، فإن إسرائيل لها أيضًا احتياجات إنسانية"، مشيرًا إلى الجنديين الأسيرين لدى حركة حماس في قطاع غزة، آرون شاؤول، وهدار غولدين، واللذين تقول إسرائيل إنهما قُتلا في الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، وإن حركة حماس تحتفظ بجثتيهما.

خيارات نتياهو للتهرب من محاكمته

يتحدث رئيس حكومة العدو، بنيامين نتياهو، في الأشهر الأخيرة ومنذ أن قرر المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، تقديم لائحة اتهام ضده تشمل مخالفات فساد خطيرة، عن أن مؤامرة حيكّت ضده بهدف إسقاطه عن الحكم.

ونقل الصحافي الاستقصائي في صحيفة "هآرتس"، غيدي فايتس، عن أشخاص التقوا مع نتياهو، في الأشهر الأخيرة، قولهم إن الأخير أبلغهم بأنه رغم انتخابه كي يبقى في الحكم مرة تلو الأخرى، إلا أنه تسيطر على الدولة قوة خفية، وصفها بأنها "دولة عميقة"، وقال إنه "لا توجد ديمقراطية هنا، وإنما حكم موظفين ورجال قانون".

ويرى نتياهو أن "النيابة العامة هي التي تشد خيوط جهاز الظلال"، ويعتقد بوجود تكافل بين النيابة والقضاة بهدف ضمان سقوطه؛ وقال نتياهو "إنهم يريدون أن يروني جالس في السجن" وأن هيئة القضاة التي تقرر أن تنظر في قضيته في المحكمة المركزية في القدس هم "الأكثر يسارية وصرامة".

ويذكر أنه في أعقاب جولات انتخابات الكنيست الثلاث الأخيرة، امتنع رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفغدور ليرمان، عن دعم نتياهو لتشكيل حكومة؛ واعتبر نتياهو، وفقا لفائيس، أن جهاز إنفاذ القانون "ابتز" ليرمان كي يتخذ هذا الموقف، لأن بحوزة الجهاز معلومات تبرر فتح تحقيق جنائي ضد ليرمان، لكن جهاز إنفاذ القانون يمتنع عن استخدام هذه المعلومات طالما أن ليرمان متمسك بمهمته وهي تصفية نتياهو سياسيا.

وفي موازاة ذلك، يعتقد ليبرمان أن نتتياهو يقف وراء التحقيقات في قضية الفساد المتهم فيها قياديين ووزراء سابقين من "يسرائيل بيتينو"؛ ونقل فايتس عن شخص مطلع على القضيتين قوله إن "ضلوع ليبرمان في قضية يسرائيل بيتينو مشابهة لضلوع نتتياهو في قضية الغواصات؛ وفي كليهما لم يتم اختراق السقف الزجاجي، ولم تتوفر أدلة لربطهما بأفعال المقربين منهما".

ويحاول نتتياهو الآن، في الوقت الذي قد يشكل فيه حكومة مع "كاحول لافان" برئاسة بيني غانتس، أن يبقى بأيدي حزبه الليكود حقائق وزارية ورئاسة لجان في الكنيست تشرف على أجهزة إنفاذ القانون، وهي وزارتي القضاء والأمن الداخلي ولجنة القانون والدستور في الكنيست، كي يتمتع عن الوضع الذي حصل في أعقاب انتخابات العام 2009، عندما وافق على تسليم ليبرمان جميع هذه الهيئات؛ ويبدو من تفاهات في الأيام الأخيرة أن حقيبة القضاء سيتولاها عضو كنيست من "كاحول لافان" بينما ستتولى حقيبة الأمن الداخلي ميري ريغف، وهي أكثر المقربين من نتتياهو والمدافعين عنه، وستبقى لجنة القانون والدستور بأيدي الليكود.

وأرجأت أزمة فيروس كورونا بدء محاكمة نتتياهو حتى 24 أيار المقبل، وليس واضحا ما إذا كانت المحاكم ستفتح أبوابها حتى ذلك التاريخ؛ لكن فايتس نقل عن سياسي يعرف نتتياهو جيدا قوله، إن "نتتياهو سيبدأ المحكمة، وسيواجهها، وسيرى اتجاه هبوب الرياح، وعندها سيتمكن من اتخاذ قرار"؛ وأضاف أنه "لا تنسى الخيار الذي يبدو خياليا حتى اليوم، وهو ديوان الرئيس؛ وبالإمكان انتخاب نتتياهو لمنصب رئيس الدولة بالتأكيد، خلال المحاكمة. سيرغبون بالتخلص منه، وكذلك قادة كاحول لافان. هل ستتدخل المحكمة العليا؟ لست متأكدا؛ ورئيس الدولة يتمتع بحصانة مطلقة"؛ وينص قانون أساس: الرئيس على أنه "لا يتم إحضار رئيس الدولة إلى محاكمة جنائية".

واستبعد مسؤول في النيابة العامة أن يسعى نتتياهو إلى صفقة ادعاء أو طلب عفو من الرئيس، وبدلا عن ذلك أن "يتفق نتتياهو مع كاحول لافان (على حكومة مشتركة)، يتولى رئاسة الحكومة أولا، لسنة ونصف السنة؛ وإذا بقيت الحكومة، فإنه سيواصل المحاربة على براءته فيما

يتولى منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة، ولن يكون بالإمكان الإطاحة به. وسيصل إلى المحكمة محمياً، كما أراد".

وهناك خيار آخر، حسب فايتس، وهو أن يفشل نتتياهو المفاوضات مع "كاحول لافان"، أو أن يسعى إلى حل الحكومة المشتركة، والتوجه إلى انتخابات مرة أخرى بعد أشهر؛ وتوقع فايتس أن نتتياهو، الذي نجح في تفكيك "كاحول لافان" وانشقاق غانتس عن شركائه في حزبي "ييش عتيد" و"تيلم"، سيفوز بالانتخابات ويشكل حكومة يمينية ويدفع تشريعات تلجم محاكمته وتمنع المحكمة العليا من التدخل؛ وقال مقرب من نتتياهو إنه "عندما يشعر نتتياهو أن الجمهور معه، فإنه سينفذ خطوات تتحدى جهاز إنفاذ القانون ولن يسمح لغانتس بالبقاء في الحكومة، وسنكون في معركة انتخابية مجدداً".

الشاباك يُعلن اعتقال جاسوس إسرائيلي يعمل لصالح إيران

قال جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك)، إن الجهاز وبمساعدة الشرطة الإسرائيلية، اعتقل يوم 16 آذار الماضي، إسرائيلياً مشتبهاً به بالتخابر مع المخابرات الإيرانية. وأوضح (شاباك)، أن الإسرائيلي على تواصل مع أحد عناصر الجبهة الشعبية في لبنان، لافتاً إلى أنه أجرى لقاءات في الخارج معهم، وتلقى أموالاً، وتدريبات وأجهزة اتصال، ورموز سرية للتواصل معهم بشكل مشفر - طلب منه رصد، وتحديد مواقع أمنية واستراتيجية في "إسرائيل"، وتنفيذ عمليات ضد أهداف في "إسرائيل" وغيرها.

وتابع شاباك: "كما اتضح خلال التحقيق معه، أنه عقد عدة لقاءات في الخارج مع عناصر المخابرات الإيرانية، وأنه تلقى خلالها أموالاً وتدريبات وأجهزة اتصال سرية ورموز سرية، وذلك من أجل مواصلة التواصل معهم بشكل مشفر، حتى بعد عودته إلى إسرائيل". وقالت: "أثناء عملية اعتقاله، ضبطت وسائل تشفير وديسك أو كي وأغراض أخرى، كانت في حوزته، حيث حاول المذكور أعلاه تدمير الديسك خلال عملية الاعتقال".

وتابع: "هذا واتضح خلال التحقيق معه في شاباك، بأنه طلب منه خلال لقاءاته مع عناصر المخابرات الإيرانية، توفير معلومات حول قضايا عديدة، ومنها مواقع أمنية واستراتيجية في إسرائيل، كيفية تعميق التصدعات في المجتمع الإسرائيلي، إيجاد مواطنين عرب إسرائيليين، قد يساعدون إيران، بتنفيذ عمليات ضد أهداف في إسرائيل".

واستكملت: "تشير نتائج التحقيق إلى عمق العلاقات بين إيران وتنظيم الجبهة الشعبية، وإلى الجهود الإيرانية؛ لتنفيذ عمليات تجسسية داخل إسرائيل، حتى أثناء التعامل العالمي مع وباء (كورونا) الذي تفشى في إيران بشكل واسع النطاق، ويؤكد هذا التحقيق مرة أخرى، على أن إيران، ووكلاءها، تعمل على تجنيد واستغلال مواطنين إسرائيليين لصالحها".

اتهام مستوطنة بالعمل لصالح حزب الله

اتهمت محكمة الاحتلال مستوطنة "إسرائيلية" بالعمل لصالح حزب الله، من خلال التجسس على قوات الجيش؛ ووفق القناة 7 العبرية، فإن المستوطنة تجسست على قوات الاحتلال لصالح حزب الله، إذ أرسلت صوراً حساسة لمواقع الجيش للحزب، منها قاعدة حترسيم الجوية ولقبة الحديدية وبوابة إيرز الملاصق لقطاع غزة.

وأوضحت القناة، أن المحكمة قدمت لائحة اتهام ضدها، مشيرةً إلى أن المتهمة أرسلت مشاهد للسياج الفاصل من منطقة الناقورة شمال فلسطين المحتلة، ومناطق أخرى، لرجل يدعى "علي"؛ وأشارت إلى أن من بين الصور المرسلة لمستشفى رمبام، كان الحزب قد قصفه في وقت سابق.

رسالة من "أمستي" للملك سلمان تطالبه بالإفراج عن الخضري

طالبت منظمة العفو الدولية العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز بالإفراج عن المواطنين الفلسطينيين المعتقلين في السعودية محمد الخضري ونجله هاني، مؤكدة أن محاكمتها فشلت في الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وقالت "أمنستي" في رسالة وجّهتها إلى الملك سلمان عبر مكتبه الخاص في الرياض: "نظرًا لوباء كوفيد19 الحالي وضعف صحة الدكتور محمد الخضري، فإننا نحث جلالتك على تأمين إطلاق سراحه دون تأخير".

ودعت المنظمة الحقوقية الدولية الملك سلمان إلى "ضمان إسقاط التهم التي لا أساس لها ضد الدكتور محمد الخضري والدكتور هاني الخضري وإطلاق سراحهما". وحثّت الملك على "التأكد من حماية الرجلين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ومن حصول الدكتور محمد الخضري على رعاية طبية كافية على الفور".

وكانت مسؤولة الاتصال والإعلام لدى المرصد الأورومتوسطي "سيلين يشار" قالت إنّ حملة الاعتقالات التي تستهدف الفلسطينيين في السعودية ليست سوى حلقة من سلسلة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

ولفتت إلى أن السلطات السعودية "اعتقلت الرجلين تعسفًا في 4 نيسان 2019 وظلوا رهن الاعتقال دون تهمة حتى 8 آذار 2020، واختفوا قسرًا لمدة شهر بعد اعتقالهم واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي وفي الحبس الانفرادي خلال الشهرين التاليين من اعتقالهم".

وأوضحت المنظمة أن السلطات السعودية قدّمت في 8 مارس 2020 المواطن الفلسطيني البالغ من العمر 81 عامًا الدكتور محمد الخضري وابنه د. هاني الخضري (48 عامًا) إلى المحكمة الجنائية المتخصصة، محكمة مكافحة الإرهاب، في محاكمة جماعية، بتهم ملفقة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وليس لديهم تمثيل قانوني".

وأكدت أن المحاكمات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة فشلت في الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وأن كل مرحلة من مراحل الإجراءات المتعلقة بهذه المحكمة اتسمت بانتهاكات حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن "الرجلين قُدمتا للمحاكمة لصلتهما المزعومة بسلطات حماس الفعلية في غزة، كجزء من محاكمة جماعية لـ 68 شخصًا"، واتهما بالانضمام إلى كيان إرهابي- يُفهم أنه حماس".

وكان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان حث السلطات السعودية على الكشف الفوري عن مصير عشرات الفلسطينيين ممن تعرضوا للإخفاء القسري، وإطلاق سراحهم بشكل فوري ما لم يتم إدانتهم بارتكاب أية مخالفات؛ وقال المرصد في بيان سابق إنه لم يستطع تحديد رقم دقيق لعدد المعتقلين من الفلسطينيين، غير أنه حصل على أسماء لنحو 60 شخصًا، فيما تشير تقديرات داخل الجالية الفلسطينية في المملكة العربية السعودية إلى أن العدد يفوق ذلك بكثير. وأضاف أنه استطاع توثيق شهادات من 11 عائلة فلسطينية تعرض أبناءها للاعتقال أو الإخفاء القسري خلال الأشهر الأخيرة أثناء إقامتهم أو زيارتهم للمملكة السعودية؛ واعتبر ممارسات السلطات السعودية انتهاكًا صارخًا لمقتضيات العدالة التي كفلت لكل فرد الحق في المحاكمة العادلة ومعرفة التهم الموجه له وحق الدفاع والالتقاء بمحاميه.

إحياء ذكرى "يوم الأرض" بفعاليات رمزية

أحيا الفلسطينيون الذكرى السنوية الـ 44 لـ "يوم الأرض" بفعاليات رمزية منعا لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ وتظاهر عشرات الفلسطينيين في غزة بدعوة من هيئة مسيرات العودة الفلسطينية المشكلة من فصائل وجهات أهلية وحقوقية، وتخلل ذلك زراعة أشجار تأكيدًا على التمسك بالأرض.

ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية ولافتات كتب عليها (فلسطين لنا والاحتلال إلى زوال)، و(فلسطين باقية والاحتلال إلى زوال).

ودعا رئيس هيئة مسيرات العودة خالد البطش خلال مؤتمر صحفي على هامش التظاهرة، إلى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة التي ينتشر فيها الفيروس؛ وطالب

بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام 2007، وتحمل المؤسسات الدولية مسؤولياتها لتوفير ما يلزم من معدات طبية ووقائية لمكافحة كورونا.

وخلت مدن الضفة الغربية من أي مظاهرات، على أن يتم إحياء الذكرى عبر الفعاليات الرقمية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بسبب الظروف الإنسانية الصعبة جراء فيروس كورونا؛ ووجه رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في بيان بهذه المناسبة، "تحية للفلسطيني الصامد على أرضه والثابت عند حقه، والمحافظ على هويته وإرث أجداده المتجذر في هذه الأرض؛ وحييا للفلسطيني "الذي يسقط خطة السلام الأمريكية (المعروفة بصفقة القرن)، كما أسقط على مر الزمان كل المؤامرات التي حيكت لإنهاء حقه".

وأضاف "همنا الأساسي حماية الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي والمرض، وتعزيز صموده على أرضه بصحة وسلامة، والدفاع عن موارده والتصدي للاستيطان".

ويحي الفلسطينيون الذكرى التي أصبحت مناسبة سنوية بعد إعلان السلطات الإسرائيلية مصادرة 21 ألف دونم من أراضي الجليل والمثلث والنقب في عام 1976 ما أدى إلى مظاهرات عارمة في صفوف الفلسطينيين داخل إسرائيل مما أدى إلى سقوط ستة شهداء في حينها.

اتصال هاتفي لهنية مع قيادة المخابرات المصرية

كشفت حركة (حماس)، تفاصيل الاتصال الهاتفي، الذي أجره رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، مع قيادة جهاز المخابرات المصرية؛ وقالت الحركة، عبر موقعها الرسمي: "أجرى رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، اتصالاً هاتفيًا مع قيادة جهاز المخابرات المصرية العامة، حيث عبّر عن الشكر والتقدير للجهود التي تقوم بها مصر في مساعدة شعبنا الفلسطيني في مواجهة هذه الجائحة، التي يمر بها العالم بسبب فيروس كوفيد 19".

وأضافت الحركة: "تم التأكيد خلال الاتصال على أهمية تواصل العمل المشترك، وبذل الجهود من الأطراف كافة؛ لمواجهة هذا الوباء" ؛ "كما جرى استعراض كل ما تم من خطوات على هذا

الصعيد، وبحث الاحتياجات المطلوبة؛ لتحقيق نجاحات في مواجهته والوقاية منه، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين في القطاع".

وعقد هنية لقاءً عبر تقنية الفيديو كونفرنس مع نيكولاي ميلادينوف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وعدد من مساعديه، حيث جرى بحث الأوضاع الناشئة بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 عبر العالم، وانعكاس ذلك على الأوضاع في فلسطين.

واستعرض ميلادينوف جهود الأمم المتحدة التي تبذلها مع الدول المانحة ومع منظمة الصحة العالمية ومع الأونروا لتوفير متطلبات المرحلة الراهنة، وأشار إلى لقاءات متعددة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال.

من جانبه استعرض هنية الأوضاع الحالية التي يمر بها الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة المحتلة ومخيمات اللجوء والتجمعات الفلسطينية في الشتات، وانعكاس تعشي هذا الفيروس على الفلسطينيين، مشيراً إلى ما يقوم به الاحتلال من إجراءات وحصار في غزة، وحواجز في الضفة المحتلة.

وتطرق هنية إلى دور الأشقاء في كل من قطر ومصر وتركيا وما يبذلونه لمساعدة الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن المرحلة الراهنة تتطلب جهود الأطراف كافة، والقيام بالتزاماتهم تجاه شعبنا الفلسطيني؛ وأضاف أن هذه المرحلة حساسة، ويجب أن تتضمن أعلى درجات التعاون والتنسيق، ووضع الخطط المشتركة على الأرض.

غانتس يبزر قرار انضمامه إلى حكومة برئاسة نتنياهو

أعلن رئيس حزب "حصانة إسرائيل" بيني غانتس أنه لا تنتابه أي شكوك في قراره الانضمام إلى حكومة طوارئ وطنية، "إذ إنه قام بما يحتاجه الشعب حالياً"؛ وانتقد غانتس شركاءه السابقين في كاحول لافان بيئر لابيد وموشيه يعالون، قائلاً في تدوينة بالفيديو إن كل من يقود الدولة إلى جولة أخرى من الانتخابات في الوقت الذي تفقد فيه العديد من العائلات مصادر رزقها عليه عن يقول ذلك بصراحة وجهاراً.

وأضاف أنه قد وصل إلى مفترق طرق، وكان عليه اتخاذ القرار الصائب وقد اعتقد بعض أقطاب الحزب أنه يجب الذهاب إلى انتخابات رابعة، وليس للتسوية مع نتنياهو؛ وأكد غانتس أنه طرح عليهم العديد من البدائل تفاديا لانشقاق الحزب، إلا أنهم رفضوها رفضا باتا. وأوضح رئيس حزب "حصانة إسرائيل" أن الباب لا يزال مفتوحا أمام الشركاء للانضمام إليه؛ وتابع القول إنه "يتفهم كل من أصيب بخيبة أمل ويحترمه، إلا أن هناك وعدا كان قد قطعه ولا يمكن له أبدا الحنث به، وهو إسرائيل قبل كل شيء".

نتائج الانتخابات دفعت غانتس للفرار إلى معسكر نتنياهو

لا ينبغي أن يفاجأ أحد بقرار رئيس حزب "حوسين ليسرائيل" (مناعة لإسرائيل)، بيني غانتس، بتفكيك كتلة "كاحول لافان"، التي كان يرأسها، والانتقال إلى معسكر اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو؛ فقد كانت هذه خطوة متوقعة وكُتبت عنها الكثير من المقالات والتحليلات، في أعقاب نتائج انتخابات الكنيست الثالثة، التي أكدت أن غانتس لن يتمكن من تشكيل حكومة. ووصف المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، نتنياهو بـ"الساحر"، الذي حقق ما لم ينجح بتحقيقه في الانتخابات، وتمكن من تفكيك "كاحول لافان"؛ ورغم شعور الكثير من ناخبي هذه الكتلة بأنه تمت خيانتهم بخطوة غانتس، خاصة وأن "السبب الوحيد الذي دفعهم للتصويت لهذه الكتلة غير المخبوزة كان رغبتهم برؤية نتنياهو خارج بلفور (أي المنزل الرسمي لرئيس الحكومة)؛ لكن قبل أن يرحموا زعيمهم، من الجدير أن يدركوا مدى صعوبة البدائل التي كانت أمامه".

وأضاف برنياع أن غانتس دخل إلى الحياة السياسية كي يكون الشخص الثاني تحت نتنياهو. "وغانتس ليس خائنا، وهو ليس بطلا أيضا؛ وهو ينتمي إلى جيل الجنرالات الذي لم يحققوا انتصارا في حياتهم العسكرية، وإنما التعادل فقط؛ وخرجت كاحول لافان جريحة من جولة الانتخابات الثالثة؛ وتعين على غانتس أن يدرك أن جولة رابعة ستقلص كتلته أكثر؛ ولم يكن بإمكانه تشكيل حكومة أقلية، وحتى لو كان سينجح بجلب الأصوات المطلوبة من كتلته، كانت

هذه الحكومة ستسقط فريسة لأزمة كورونا وآلة ننتياهو الدعائية؛ ولم يرغب بالجلوس في المعارضة، فهو ليس مبنيا للمعارضة".

وأوضح أن "نتائج الانتخابات أوضحت أن لا مستقبلا لغانتس؛ ولا لكاحول لافان أيضا؛ وكتبنا ذلك هنا وفي أماكن أخرى، قبل كورونا وخلالها؛ وفعل بيني غانتس ما يفعله أي مزارع جيد في موشاف (قرية زراعية) في ظروف كهذه: بحث عن عمل".

وأشار برنياع إلى تجربة تاريخية طويلة في إسرائيل "لإنضمام أحزاب وسط لحكومة... والعبرة القاطعة هي أن هذا يبدأ بكلمات جميلة عن الوحدة والطوارئ، ويستمر ببذل جهد محبط من أجل لجم حكومة من أحزاب اليسار، وينتهي بالتحقير والتبدد. ولا يتوقع مصير آخر لغانتس".

واستبعد برنياع أن ينفذ ننتياهو اتفاق التناوب على رئاسة الحكومة مع غانتس. "أعتقد أن هذا اتفاق مفند، وينطوي على فضيحة: من يجلب إلى الحكومة 15 عضو كنيست (من "مناعة لإسرائيل") لا يمكنه الحصول على قوة متساوية لمن يجلب 36 عضو كنيست (من الليكود). وهذا ليس نزيها تجاه ناخبي الليكود ولا تجاه مندوبيهم المنتخبين؛ ولأن هذا ليس واقعيًا، ولأنه حتى موعد تنفيذ التناوب سيتحول غانتس إلى خرقة يتم الدوس عليها في أي زاوية انتقاد ساخر، من اليسار واليمين، فإنه ثمة شك كبير إذا كان سيتم تنفيذ الاتفاق".

وأشارت محللة الشؤون الحزبية في موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، موران أزولاي، إلى أن استطلاعات رأي بحوزة غانتس، وعلى ما يبدو أنها ساهمت في إقدامه على خطوته، تشير إلى أن كتلة اليمين ستحصل على 61 مقعدا في الكنيست لو جرت انتخابات الآن؛ "وبكلمات أخرى، فإن الاستطلاعات التي فكك غانتس كاحول لافان بسببها، قد تكون الاستطلاعات التي بسببها سيذهب ننتياهو إلى انتخابات جديدة قريبا".

وكتب المحلل السياسي في صحيفة "معاريف"، بن كسبيت، إن "بينى غانتس تعهد بأن يحل مكان ننتياهو؛ وفي هذه الأثناء حل مكان (رئيس الكنيست المستقيل يولي) إدلشتاين. لكنه اتخذ أخيرا قرارا صعبا وشجاعا. لقد اقتنع أن مصلحة الدولة تستوجب الآن النزول عن الأشجار

والصعود إلى توجه آخر. لكن هذه ليست الصهيونية فقط. لقد أدرك أيضا أنه مهم بالنسبة له أن يكون رئيس حكومة أكثر من الحفاظ على كاحول لافان والحلف مع يائير لبيد".

وشكك كسبيت في إمكانية أن يتولى غانتس رئاسة الحكومة، في أيلول العام 2021. "والإحصائيات تدل على أن مصير حلف نتنياهو - غانتس الجديد لن يكون مختلفا عن تحالفات نتنياهو السابقة. وانتهى ذلك دائما بالطريقة نفسها: خيانة في اللحظة الأخيرة من جانب نتنياهو وإلقاء الجثة السياسية لمن تمت خيانتة في البحر، كطعام للأسماك".

وحسب كسبيت، فإن "غانتس اقتنع بأن نتنياهو جدي هذه المرة. وقد تحدث كثيرا مع نتنياهو في الفترة الأخيرة. ومبعوثون سريون أجروا زيارات مكوكية للإثنين. وكانت الرسالة واضحة: نتنياهو يريد خروجاً محترماً (من الحلبة السياسية). دعه يتغلب على الكورونا، واستكمال مسائل 'صفقة القرن' وسينهي دوره. وما يريده نتنياهو فعلا هو السعي إلى صفقة ادعاء محترمة مع المستشار القضائي للحكومة من مكانة رئيس حكومة. دعوه يرحل باحترام". وتابع كسبيت أن "غانتس تردد، لكنه صدّق في النهاية. وقد ساعدته الكورونا في ذلك. ودلت استطلاعات عميقة استدعى إجرائها على حقيقة أن الجمهور سئم السياسة الحزبية. فالجمهور منشغل بكورونا وبالاقتصاد المدمر بالأساس. وقرر غانتس فعل ما لم تكن لديه الشجاعة إلى فعله في المرة السابقة، عندما كان الموضوع (الانضمام لنتنياهو) مطروحا".

وأشار كسبيت إلى أن شخصين ساهما في التطور الحاصل، وهما رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وعضو الكنيست من حزب غانتس، غابي أشكنازي. ودرعي "الثعلب الأكثر تمرسا في السياسة" أقنع أشكنازي ونتنياهو. وأشكنازي أيد خطة الرئيس الإسرائيلي بتشكيل حكومة وحدة، بعد الانتخابات قبل الأخيرة، في أيلول الماضي. ونقل كسبيت عن أشكنازي قوله إنه "لو وافقنا في أيلول/سبتمبر، لما كان أوحانا وزيرا للقضاء، ولما كان بينيت وزيرا للأمن، وبينى كان سيصبح رئيسا للحكومة في الفصح اليهودي" الشهر المقبل.

وتوقع رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، أن تشكيل حكومة جديدة تضم غانتس وحزبه، ستتخذ نتنياهو من المحاكمة. "سينتخب مرة أخرى لرئاسة الحكومة بتأييد أغلبية كبيرة من

أعضاء الكنيسة، رغم أنه لم يفز في الانتخابات العامة ورغم الاتهامات الثلاثة ضده، التي على ما يبدو ستلقى إلى سلة النفايات قريباً. ففي حالة طوارئ قومية، قد يختنق الآلاف خلالها بغياب أجهزة تنفس ويحظر على المواطنين مغادرة بيوتهم، لا يدخلون رئيس حكومة إلى محكمة من أجل سماع إفادات حول تدخله في تحرير موقع واللا قبل عدة سنوات. وبالتأكيد ليس عندما يدعمه ائتلافاً واسعاً ومستقراً".

خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات لمواجهة "كورونا"

أعلنت الأمم المتحدة، عدداً من المساهمات المالية لخطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات لمواجهة فيروس كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية، بما فيها نحو 7,76 مليون دولار قدمها الاتحاد الأوروبي (المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية) و5,16 مليون دولار رصدها الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتعدّ المساهمات الأخرى جديدة بالكامل، بما فيها 9 ملايين دولار قدمتها الكويت و2,8 مليون دولار قدمتها كندا؛ وفي الإجمال، جُمع مبلغ قدره 29,3 مليون دولار لغايات تنفيذ خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات، منذ إطلاقها؛ وتغطي هذه المساهمات ما نسبته 86% من المبلغ المطلوب (وهو 34 مليون دولار).

ووفق الأمم المتحدة، من المقرر تنفيذ هذه الخطة على مدى 90 يوماً، وسوف تخضع للمراجعة حسب التطورات التي يشهدها الوضع، وكلما استدعت الحاجة ذلك؛ وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى الخطة إلى إنجازها في منع زيادة انتقال الفيروس في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم الرعاية الكافية للمرضى المصابين ومساندة أسرهم، والتخفيف من أسوأ الآثار التي تخلفها هذه الجائحة؛ وتوسّع الخطة نطاق الخطة الأولية التي أطلقتها مجموعة الصحة في يوم 14 آذار، كما تتواءم بحذافيرها مع خطة الاستجابة الوطنية التي تعتمدها الحكومة الفلسطينية.

وقالت الأمم المتحدة: إنه بالرغم من أنه لا يزال عدد الأشخاص الذين اكتُشفت إصابتهم بالفيروس في الأرض الفلسطينية؛ ولا سيما في غزة، متدنياً مقارنةً ببلدانٍ أخرى، فقد يعكس هذا الأمر القدرات المحدودة على إجراء الفحوصات، ولا بد من الاستعداد وأخذ الحيطة والحذر.

وقال التقرير: "لقد طلبت الحكومة الفلسطينية في خطة الاستجابة، التي أعدتها ونشرتها في يوم 26 آذار مبلغاً قدره 137 مليون دولار لمساندة عملها على توجيه استجابة قطاع الصحة العامة لمواجهة فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، إضافة إلى دعم الموازنة وإنعاش الاقتصاد؛ ويغطي برنامج الاستجابة الصحية (120 مليون دولار) الفجوات الحرجة على المدى القصير، التي يمكن أن تقوّض قدرة الحكومة على احتواء الفيروس وإدارته.

وفي سياق خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات، تعمل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، وبدعم من مجموعة عمل المناصرة التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة للاتصالات، على تنفيذ خطة للتواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي. وبمساندة أكثر من 20 منظمة شريكة في مجموعة الصحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، لا يزال العمل جارياً على بث الرسائل عبر قنوات مختلفة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تصل هذه الرسائل إلى عشرات الآلاف من الأشخاص والتجمعات السكانية الضعيفة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما تتولى اليونيسف دفة قيادة تنسيق العمل على توريد اللوازم والمعدات الطبية وإضفاء طابع مركزي عليها. وفضلاً عن ذلك، شكّل صندوق الغذاء العالمي مجموعة عمل لوجستية لدعم المنظمات الشريكة في العمل الإنساني في تأمين سلاسل اللوازم الأساسية، وتقليص الازدواجية في العمل وزيادة فعالية التكلفة. ومن المقرر تأمين الخدمات اللوجستية جواً وبحراً، عبر مطار اللد وميناء أسدود.

الاحتياجات ذات الأولوية والأنشطة حسب المجموعات التالية:

- الصحة: تتمحور الأهداف الرئيسية التي تسعى مجموعة الصحة إلى تحقيقها حول وقف زيادة انتقال فيروس كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتخفيف من أثره، وتقديم الرعاية الكافية للمرضى المصابين به.

- الحماية: تتمحور الأهداف الرئيسية المتوخاة من الاستجابة التي تقدمها مجموعة الحماية حول الوقاية من الإصابة بفيروس كوفيد-19، والتخفيف من أثره على شواغل الحماية الجديدة والحالية، وتعميم الاعتبارات المتعلقة بالحماية في جميع محاور خطة الاستجابة لمواجهة فيروس كوفيد-19.

- التعليم: تتمثل الأهداف الرئيسية التي تنطوي عليها استجابة مجموعة التعليم في تصميم مواد باللغة العربية للتوعية بالنظافة الصحية وتدابير الوقاية من فيروس كوفيد-19 وتوزيعها، وتوظيف منصات التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بأهمية التعلم من المنزل، وإعداد الرسائل الإعلامية وتوزيعها على أولياء الأمور والمعلمين والأطفال، وتنظيف جميع المدارس والروضات العامة وتعقيمها قبل إعادة افتتاحها. وتتواءم هذه الأهداف مع خطة الاستجابة التي أعدتها وزارة التربية والتعليم لمواجهة فيروس كوفيد-19.

- المأوى: تسعى مجموعة المأوى من خلال استجابتها إلى تعزيز قدرات الأسر الضعيفة وصمودها من أجل الحد من انتشار وباء كوفيد-19، وتقليل الاكتظاظ في المساكن والتخفيف من وطأته.

- المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: تسعى مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ضمان استمرار إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المراكز الصحية والمؤسسات الرئيسية والتجمعات السكانية، من أجل التخفيف من أثر فيروس كوفيد-19.

- الأمن الغذائي: حسبما يرد في خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات، يكمن الهدف الرئيسي الذي تسعى مجموعة الأمن الغذائي إلى تحقيقه في دعم الأسر التي يتأثر أمنها الغذائي تأثراً مباشراً بتفشي الفيروس بالمساعدات العينية والنقدية، بما تشمله من القسائم الإلكترونية، واعتماد برنامج جديد في تسليم المساعدات بصورة مباشرة في غزة.